مجلـــة البحوث البيئية والطاقة
جـامعة المنوفية - قطاع خدمة المجتمع وتنمية البيئة

متطلبات تنمية المواطنة البيئية في ضوء مدخل الاقتصاد الاخضر

إعـــــداد

د. فاطمة محمد رمضان مهدي
مدرس التربية المقارنة والإدارة التعليمية
بكلية التربية جامعة المنوفية

المجلد ١٣ العدد (٢٢) يناير ٢٠٢٤ م

متطلبات تنمية المواطنة البيئية في ضوء مدخل الاقتصاد الاخضر

د. فاطمة محمد رمضان مهدي
مدرس التربية المقارنة والإدارة التعليمية
بكلية التربية جامعة المنوفية

ملخص :

يهدف الاقتصاد الأخضر إلي تحسين رفاهية الإنسان والعدالة الاجتماعية، في حين يحد بشكل كبير من المخاطر البيئية لأنه يقوم علي دمج الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في خطط وبرامج التنمية المستدامة، فالاقتصاد الأخضر يحاول أن يقدم حلولا للمشكلات الحالية ويهدف إلي إنشاء اقتصاد أكثر شمولاً وأكثر عدالة من خلال توفير فرص العمل وزيادة كفاءة استخدام الموارد وتوفير الحماية الاجتماعية والحد من الفقر وتسهيل وصول الفقراء إلى الخدمات الأساسية.

ولكن الانتقال إلي الاقتصاد الأخضر عملية شاقة وطويلة تتطلب العديد من المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وتضافر الجهود ومشاركة الجهات الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والجامعات للعمل علي توفير خطط إستراتيجية تشارك فيها جميع التخصصات وحتمية بناء القدرات للمؤسسات الاجتماعية بهدف تحقيق أهداف الألفية الإنمائية.

ويعد الاقتصاد الاخضر هو المنهج والحل إلي تنمية المواطنة البيئية من خلال إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تقضي على الفقر من خلال المساهمة في تنمية رأس المال الطبيعي الذي يعتمد عليه الفقراء في معيشتهم وتوفير فرص العمل الخضراء من أجل إعداد مواطن صالح قادر علي الحفاظ علي بيئته من خلال المساهمة في تخضير القطاعات الاقتصادية المختلفة من زراعة وطاقة ونقل ومياة وصرف صحي وسياحة ومدن ومباني وإدارة النفايات، ما يعمل على الحد من الهجرات الجماعية وغير الشرعية للفقراء بغرض

البحث عن لقمة العيش ويقلل من الصراعات حول الغذاء والموارد ويحد من الأزمات ويوفر الحياة الكريمة لمختلف الفئات الإجتماعية ويحقق العدالة الاجتماعية وتكافؤ فرص الحصول على الخدمات الأساسية ويساهم في مزيد من الرفاهية.

لذلك يسعي البحث الحالي إلى التوصل إلي تحديد المتطلبات اللازمة لتنمية المواطنة البيئية في ضوء مدخل الاقتصاد الاخضر، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي؛ حيث أنه المنهج المناسب لدراسة هذا الموضوع، وقد توصل البحث إلي تحديد مجموعة من المتطلبات لتحقيق المواطنة البيئية في ضوء ممارسات الاقتصاد الاخضر، وتم تحديد هذه المتطلبات فيما يلي: (متطلبات تشريعية، متطلبات مالية ومادية، متطلبات بشرية، متطلبات تكنولوجية، متطلبات أخلاقية، متطلبات مجتمعية).

الكلمات المفتاحية: المواطنة البيئية– الاقتصاد الأخضر– المتطلبات.

Research summary in English

The green economy aims to improve human well-being and social justice, while significantly reducing environmental risks because it is based on integrating economic, social and environmental considerations into sustainable development plans and programmes. The green economy attempts to provide solutions to current problems and aims to create a more inclusive and fairer economy through... Providing job opportunities, increasing the efficiency of resource use, providing social protection, reducing poverty, and facilitating the poor's access to basic services.

But the transition to a green economy is a long and arduous process that requires many social, economic and environmental requirements, concerted efforts and the participation of government agencies, the private sector, civil society organizations and universities to work to provide strategic plans in which all disciplines participate and the inevitability of capacity building for social institutions with the aim of achieving the Millennium Development Goals.

The green economy is the approach and solution to developing environmental citizenship by creating economic and social development that eliminates poverty by contributing to the development of natural capital on which the poor depend for their livelihood and providing green job

opportunities in order to prepare a good citizen capable of preserving his environment through... Contributing to the greening of various economic sectors, including agriculture, energy, transportation, water, sanitation, tourism, cities, buildings, and waste management, which works to reduce the mass and illegal migration of the poor for the purpose of searching for a living, reduces conflicts over food and resources, limits crises, provides a decent life for various social groups, and achieves Social justice and equal access to basic services contribute to greater well-being.

Therefore, the current research seeks to determine the necessary requirements for developing environmental citizenship in light of the green economy approach. The study relied on the descriptive approach. As it is the appropriate approach to studying this topic, the research has determined a set of requirements to achieve environmental citizenship in light of green economy practices. These requirements have been identified as follows: (legislative requirements, financial and material requirements, human requirements, personal requirements, ethical requirements, requirements To spread environmental awareness).

Keywords: environmental citizenship - green economy - requirements.

أولاً: الإطار العام للبحث

مقدمة

لقد ظهر مفهوم الاقتصاد الأخضر والذي يهدف إلي تحسين رفاهية الإنسان والعدالة الاجتماعية في حين يحد بشكل كبير من المخاطر البيئية لأنه يقوم علي دمج الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في خطط وبرامج التنمية المستدامة، فالاقتصاد الأخضر يحاول ان يقدم حلولا للمشكلات الحالية ويهدف إلي إنشاء اقتصاد أكثر شمولا وأكثر عدالة من خلال توفير فرص العمل وزيادة كفاءة استخدام الموارد وتوفير الحماية الاجتماعية والحد من الفقر وتسهيل وصول الفقراء إلى الخدمات الأساسية والمشاركة المجتمعية وتحقيق العدالة الاجتماعية بين الأجيال

وتعد مصر من أكثر الدول المعرضة للمخاطر الناتجة عن تأثيرات التغيرات المناخية ، على الرغم من أنها من أقل دول العالم إسهاما فى انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى عالميا، بنسبة ٠.٦٪ من اجمالي انبعاثات العالم، طبقا للبيانات الواردة بالإبلاغ الأخير لمصر حول حجم انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحرارى، والذى تم فى إطار قيام مصر بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ التى وقعت عليها مصر عام ١٩٩٤، وكذلك بروتوكول كيوتو، الذى قامت مصر بالتصديق عليه عام ٢٠٠٥، ويتضمن تقديم تقارير البلاغات الوطنية من كل الدول الموقعة على الاتفاقية كل ٥ أعوام.(الهيئة العامة للاستعلامات ،٢٠٢٢)

وأصبحت المخاطر البيئية ظاهرة تهدد المجتمعات المعاصرة، بسبب الملوثات البيئية المتجددة التي تؤثر في تركيب العناصر الطبيعية غير الحية مثل الهواء والتربة والماء وغيرها، تلك المخاطر البيئية برزت مع الثورة الصناعية وتعاظم خطرها مع الثورة التكنولوجية ومع التوسع في استخدام أسلحة الحروب المدمرة على نطاق واسع، فأصاب التلوث كل عناصر البيئة المحيطة بالإنسان من هواء وماء وغذاء وتربة.(يونس،٢٠٢٣)

وأشار تقرير لوزارة البيئة إلي بعض المخاطر الأساسية للتغيرات المناخية التي تتعرض لها مصر ومنها زيادة أو انخفاض درجة الحرارة عن معدلاتها الطبيعية زيادة معدلات الأحداث المناخية المتطرفة، مثل "العواصف الترابية، موجات الحرارة والسيول، وتناقص هطول الأمطار، وتدهور الإنتاج الزراعي وتأثر الأمن الغذائي، وتدهور الصحة العامة. (الهيئة العامة للاستعلامات،٢٠٢٢)

وخلال السنوات الماضية، حل نموذج الاقتصاد الأخضر في صلب مناقشات السياسات العامة الأمر الذي يبشر بميلاد نموذج جديد للتنمية والنمو الاقتصادي يضمن القضاء علي الفقر وفي الوقت نفسه يحافظ علي البيئة، وظهرت العديد من المفاهيم المرتبطة بالاقتصاد الأخضر مثل النمو الأخضر، والتسويق الأخضر ، والصناعة الخضراء ، والمدن المستدامة الخضراء ، والتكنولوجيا الخضراء ، وفرص العمل الخضراء، والتمويل الأخضر. ومما سبق يمكن القول إن الانتقال إلي الاقتصاد الأخضر يمكن أن يساعد في نقل المجتمع إلي اتجاه جديد في التنمية يضمن الاستدامة والمساواة الاجتماعية جنبا إلى جنب مع الاقتصاد حيث تتركز المبادئ الأساسية للاقتصاد الأخضر حول إعطاء وزن متساو للتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية، وتلبية هذه الأهداف الثلاثة توفير أساساً سليماً لمعالجة نقاط الضعف في نماذج التنمية الحالية من تخفيف الفقر والبطالة إلي توزيع أكثر عدالة للدخل بما يحقق الاستقرار الاجتماعي.

ولكن الانتقال إلي الاقتصاد الأخضر عملية شاقة وطويلة تتطلب العديد من المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وتضافر الجهود ومشاركة الجهات الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والجامعات للعمل علي توفير خطط إستراتيجية تشارك فيها جميع التخصصات وحتمية بناء القدرات للمؤسسات الاجتماعية بهدف تحقيق أهداف الألفية الإنمائية.

ظهر مصطلح الاقتصاد الاخضر مع بروز الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨، من خلال مبادرة أطلقها برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP)، استهدفت انعاش الاقتصاد العالمي ومكافحة التغييرات المناخية (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٢٠١١ ، ص٣)

ويعد الاقتصاد الاخضر هو المنهج والحل إلي تنمية المواطنة البيئية من خلال إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تقضي على الفقر من خلال المساهمة في تنمية رأس المال الطبيعي الذي يعتمد عليه الفقراء في معيشتهم وتوفير فرص العمل الخضراء من أجل إعداد مواطن صالح قادر علي الحفاظ علي بيئته من خلال المساهمة في تخضير القطاعات الاقتصادية المختلفة من زراعة وطاقة ونقل ومياة وصرف صحي وسياحة ومدن ومباني وإدارة النفايات، ما يعمل على الحد من الهجرات الجماعية وغير الشرعية للفقراء بغرض البحث عن لقمة العيش ويقلل من الصراعات حول الغذاء والموارد ويحد من الأزمات ويوفر الحياة الكريمة لمختلف الفئات الإجتماعية ويحقق العدالة الاجتماعية وتكافؤ فرص الحصول على الخدمات الأساسية ويساهم في مزيد من الرفاهية .

لذلك يسعي البحث الحالي إلى التوصل إلي تحديد المتطلبات اللازمة لتنمية المواطنة البيئية في ضوء مدخل الاقتصاد الاخضر.

مشكلة البحث وأسئلته

يحاول البحث الإجابة على الأسئلة التالية :

١. ما الأسس النظرية والفكرية للمواطنة البيئية وأهم خصائصها وأبعادها؟
٢. ما الأسس النظرية والفكرية لتطبيق الاقتصاد الأخضر وأهم خصائصه، وأبعاده؟
٣. ما متطلبات تنمية المواطنة البيئة في ضوء مدخل الاقتصاد الأخضر؟
٤. ما الآليات التي ينبغي اتخاذها لتفعيل متطلبات تنمية المواطنة البيئة في ضوء مدخل الاقتصاد الأخضر ؟

أهداف البحث :

استهدف البحث الحالي تحديد أهم متطلبات تنمية المواطنة البيئية في ضوء مدخل الاقتصاد الأخضر، من خلال :

- التعرف على الأسس النظرية والتطبيقية للمواطنة البيئية وأهم خصائصها وأبعادها.

- التعرف على الأسس النظرية والتطبيقية للاقتصاد الأخضر وأهم خصائصه وأبعاده.
- وضع عدة آليات مقترحة للوفاء بمتطلبات تنمية المواطنة البيئية في ضوء الاقتصاد الأخضر.

أهمية البحث

يستمد البحث الحالي أهميته، مما يلي:

- تتمثل أهمية الدراسة الحالية في موضوعه الاقتصاد الأخضر، والذي اصبح ضرورة ملحة في الاتجاه نحو مواجهة التحديات البيئية والتغيرات المناخية، والتحول لتفعيل المواطنة البيئية لأنها صيغة عصرية للتعامل مع البيئة والتوعية بمشكلاتها وطرق صيانتها.
- تمكين أصحاب القرار من التعرف على المتطلبات اللازمة لتنمية المواطنة البيئية في ضوء الاقتصاد الأخضر.

منهج البحث

اعتمد البحث الحالي على إجراءات المنهج الوصفي لمناسبته لطبيعة البحث.

مصطلحات الدراسة

تم التعرض للمفاهيم المختلفة للبحث الحالي في الإطار النظري، ونستقرأ فيما يلي التعريفات الإجرائية:

١. **المواطنة البيئية:** وتُعرف الباحثة المواطنة البيئية إجرائيا بأنها إدراك الأفراد العلاقة بين سلوكياتهم، والبيئة، ودرجة شعورهم بالمسئولية بما يقودهم إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية بيئتهم.

٢. **الاقتصاد الاخضر:** تُعرف الباحثة الاقتصاد الأخضر إجرائياً بأنه الممارسات الصحيحة الصديقة للبيئة التي تؤدي إلى تحسين رفاهية الإنسان وتحقيق المساواة

الاجتماعية، وتعديل سلوك الفرد في التعامل مع الوسط المحيط به، وترشيد استخدام الموارد الطبيعية وعدم الإفراط في استهلاكها.

٣. **المتطلبات** : هي عبارة عن الإجراءات والشروط اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة للمواطنة البيئية وإعداد مواطن صالح قادر علي الحفاظ علي بيئته ومجتمعه من التحديات والمخاطر البيئية بالاستثمار فى الاقتصاد الأخضر، وتم تحديد هذه المتطلبات فيما يلي: (متطلبات تشريعية، متطلبات مالية ومادية، متطلبات بشرية، متطلبات تكنولوجية، متطلبات أخلاقية، متطلبات ثقافية، متطلبات مجتمعية).

ثانياً: الإطار النظري للبحث

المحور الأول: المواطنة البيئية مفهومها وأهدافها وأبعادها

أ) مفهوم المواطنة البيئية

تعددت تعريفات المواطنة البيئية ومنها :

- تُعرف المواطنة البيئية بأنها: "السلوكيات المسؤولة والإيجابية للطلاب واستعدادهم للمشاركة في حماية البيئة والمحافظة عليها، ومواجهة المشكلات والقضايا البيئية، في إطار التزام الوطن بتأمين العدالة البيئية لجميع أفراد المجتمع، وتُقاس من خلال الدرجة التي يحصل عليها الطلاب في مقياس المواطنة البيئية المعد لذلك". (القلعاوي، ٢٠٢٢، ١٥)
- يُعرفها Bell (٢٠٠٥) بأنها: "التزام الشخص لسكان كوكب الأرض لتعلم المزيد عن البيئة وحمايتها وسلوك سلوكيات إيجابية لصالح البيئة باستمرار" (الساعدي، ٢٠١٤، ٩)
- وعرفهاRobison (2015, 245) بأنها: "إدراك الأفراد العلاقة بين سلوكياتهم، والبيئة، ودرجة شعورهم بالمسئولية بما يقودهم إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية بيئتهم".

- كما عرفتها (المهتار، ٢٠١٧، ٧١) بأنها: "مجموعة القيم والعادات والأعراف والمبادئ والاتجاهات الإنسانية التي تعزز واقع الحقوق البيئية للجماعات البشرية في المناطق المختلفة من العالم، وتدعم قدرات وجود مقومات السلوك الأخلاقي والمسئولية الذاتية للفرد والمجتمع وذلك في تجسيد واقع الممارسات البشرية السليمة في العلاقة مع النظم البيئية ومكوناتها الأساسية".
- وعرفتها (عبد العال، ٢٠١٨، ٢٦٠) بأنها: "المسئولية البيئية لسكان كوكب الأرض لتعلم المزيد عن البيئة وحمايتها والمشاركة في اتخاذ القرار لصالح البيئة في إطار التزام الوطن بتأمين الحقوق والعدالة البيئية لجميع أفراد المجتمع".
- وأخيراً تُعرفها الغنام (٢٠١٩، ١٧٨) بأنها : "وعي التلاميذ بالمفاهيم، والقضايا البيئية، وقدرته على توظيف معرفته الرياضياتية في اتباع السلوكيات، واتخاذ القرارات السليمة نحو البيئة".
- المواطنة البيئية عرفها ابن خلدون (٢٠١٨، ١٤٩) بأنها: "العلاقة القائمة بين كل مواطن وبيئته المحيطة به سواء الطبيعية كالماء والهواء والأرض أو البيئة الاصطناعية وماتسمى أيضا بالوسط المعيشي أي ما كان للإنسان دخل فيه، وما تمنحه هذه العلاقة من حقوق بيئية كالحق في بيئة سليمة، والحق في الموارد الطبيعية في مقابل ذلك ما تفرضه من التزامات وواجبات بيئية منها حماية البيئة من كل ما يهددها من تلوث واستنزاف للموارد والطاقات الطبيعية".
- وتعرف المواطنة البيئية وفق هيئة البيئة الكندية على أنها: "التزام شخصي لتعلم وإكتساب معارف إضافية حول البيئة وإتخاذ إجراءات بيئية مسؤولة من طرف الأفراد والحكومات، وعليه فإن الإهتمام بالمواطنة البيئية يشجع الأفراد والمجتمعات والمنظمات على التفكير في الحقوق والمسؤوليات البيئية التي لدينا جميعا كمقيمين في كوكب الأرض". (بن عودة، ٢٠٢٠، ٨٩٧)

وفي ضوء ما سبق تُعرف الباحثة المواطنة البيئية إجرائيا بأنها إدراك الأفراد العلاقة بين سلوكياتهم، والبيئة، ودرجة شعورهم بالمسئولية بما يقودهم إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية بيئتهم.

ب) أهداف المواطنة البيئية

تهدف المواطنة البيئية بصفة عامة إلى غرس مجموعة من القيم والمبادئ والمثل لدى أفراد المجتمع صغارا كانوا أم كبارا لتساعدهم في أن يكونوا صالحين وقادرين على المشاركة الفعالة والنشطة في كافة قضايا البيئة ومشكلاتها، أي أن عليه واجبات تجاه العالم كله مثلما عليه واجبات نحو وطنه، وبالتالي يصير المواطن ذا صبغة عالمية يحمل على عاتقه مسؤولية أوسع نطاقا نحو بيئته ككل، وبذلك يصبح مفهوم المواطنة البيئية والسلوك البيئي الصحيح ضرورة وجودية لبقاء الإنسان وليس مجرد رغبة أو شعار له أن يختاره أو يرفضه. (أبو سريع إمام ، ٢٠١٦، ٣٩)

وقد وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة لدول غرب آسيا أهداف المواطنة البيئية فيما يلي: (عبد العال، ٢٠١٧, ٤٠٦)

- إكساب المواطنين المهارات والمعلومات التي تساهم في الإصلاح البيئي من أجل التنمية المستدامة.
- تحسين السلوك البيئي في الحياة العامة.
- السعي إلى تجنب الأضرار البيئية قبل وقوعها والمطالبة بإثبات عدم وجود أضرار بعيدة المدى للأنشطة البيئية المقترحة.
- الإسهام في رفع مستوى المعرفة والثقافة البيئية العامة للأفراد لتحفيزهم على المشاركة في إتخاذ القرارات، ووضع الحلول المعنية بالشؤون البيئية والتنموية.

ت) أهمية المواطنة البيئية

يمكن توضيح أهمية المواطنة البيئية بصفة عامة فيما يلي: (الزبيدي، ٢٠١٦، 64)

- الإيمان بأن الإستدامة البيئية هي لصالح الجميع، البيئة كمورد جماعي مشترك لا يستبعد أحد منه فعليا.
- تفضيل المصلحة العامة، فالمواطنة البيئة تسعى للحفاظ على سلامة الموارد المشتركة ذات المنفعة العامة.
- المعرفة الأخلاقية والمعنوية لا تقل أهمية عن المعرفة العلمية التقنية في سياق تغير السلوك المؤيد للبيئة.
- المواطنة البيئية تولد الإيمان بأن الحقوق البيئية تقابلها المسؤوليات البيئية للآخرين. تتجاوز المشاكل البيئية الحدود الوطنية وبالتالي فإن المواطنة البيئية أصبحت لغة مشتركة بين المجتمعات.

ث) أهمية تنمية المواطنة البيئية

ترجع أهمية تنمية المواطنة البيئية إلى ما يلي:

- إحداث توازن بيئي شامل بين صحة التربية الأخلاقية في المجتمع، والكوكب الذي نعيش عليه اليوم والمستقبل (الرافعي، ٢٠٢١، ١١٠).
- تحقق العدالة البيئية التي تحمي حق الأجيال القادمة في الموارد البيئية.إثارة اهتمام جميع الأفراد ؛ لتحقيق الاستدامة للمجتمع.
- تحقيق السياسة الخضراء، التي تكفل للمجتمع السير في طريق الاستدامة البيئية. – تطوير الدوافع الداخلية والتصرفات البيئية، بالبناء على الأخلاقيات البيئية، لا القوانين والتشريعات.
- تحقق المشاركة العامة في إدارة شئون البلاد؛ فتخفف من واجب الحكومة؛ لتوفير السلع والخدمات للسكان (Bell & Dobson, ٢٠٠٥).
- الإيمان بأن الاستدامة البيئية هي لصالح الجميع.
- المواطنة البيئية تولد الإيمان بأن الحقوق البيئية تقابلها المسئوليات البيئية للآخرين.

- تفضيل المصلحة العامة، فالمواطنة البيئية تسعى دائماً للحفاظ على سلامة الموارد المشتركة ذات المنبعة العامة.
- تتجاوز المشكلات البيئية الحدود الوطنية، وبالتالي فإن المواطنة البيئية أصبحت لغة مشتركة بين المجتمعات (الزبيدي، ٢٠١٦، ٦٤).
- نزويد الناشئة بالمعرفة التي تمكنهم من المشاركة في لعب الدور على مستوى المجتمع المحلي.
- الإسهام الفعال في بناء المجتمع واتخاذ قررات عقلانية لمواجهة المشكلات البيئية. – تنمية مداركهم حول بعض القضايا العالمية مثل التأثيرات المرتبطة بتغيرات البيئة. – تنمية القدرة على المشاركة في عمليات حل المشكلات (زمزم، ٢٠١٦، ٤٥).

وتضيف الباحثة إلي ما سبق أن أهمية تنمية المواطنة البيئية في المدارس تكمن فيما يلي:

- غرس القيم والسلوكيات السليمة في نفوس الطلاب من جانب المعلم.
- تشجيع الطلاب للمحافظة علي البيئة وتنمية مباديء التعليم الأخضر لديهم.
- نشر الوعي الثقافي حول المشكلات البيئية ودور كل فرد داخل المدرسة في مواجهتها.
- التنشئة البيئية السوية من جانب الأسرة باعتبارها المؤسسة التعليمية الأولي ومن جانب المدرسة التي يقع علي عاتقها إعداد وتنشئة جيل قادر على الانتاج وتحقيق أهداف بما يخدم مجتمعه ويحافظ على بيئته نظيفة وخالية من التلوث والأمراض والمخاطر.

ج) أسس بناء المواطنة البيئية

تتمثل أسس بناء المواطنة البيئية فيما يلي:

- تحسين السلوك البيئي المتبع في الحياة العامة أثناء التعامل مع البيئة.

- تصحيح المفاهيم البيئية السائدة لدى المواطنين وتعديل المعتقدات والأفكار البيئية الخاطئة.
- إكساب المواطنين المهارات والآليات السليمة والمفيدة والصحيحة التي تساهم في المحافظة على البيئة من أجل تحقيق التنمية المستدامة. السعي إلى تجنب الأضرار البيئية قبل حدوثها والمطالبة بإثبات عدم وجود أضرار بعيدة المدى للأنشطة البيئية المقترحة.
- الإسهام في رفع مستوى المعرفة والثقافة البيئية العامة للأفراد لتحفيزهم على المشاركة في اتخاذ القرارات.
- تبادل الخبرات بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية وبين اللجنة الخاصة ببرنامج المواطنة البيئية التابع إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئية لدول غرب أسيا (الطائي زياد، وعلى محسن، ٢٠١٠، ٦٣).

ح) أبعاد المواطنة البيئية

تتحدد أبعاد المواطنة البيئية كما حددها (الرافعي، ٢٠٠٨، ٥)، (Dobson, ٢٠٠٥, ٢٩)، (عبدالموجود، وبيومي، ٢٠١٤، ٤٦)، و (أبو مغنم، ٢٠٢٢، ٣٥٤) **فيما يلي:**

١. **المسؤولية الشخصية البيئية :** تُعني قدرة الفرد على اتخاذ القرار لتحمل مسؤولياته البيئية بما لديه من وعي واتجاه بوازع من ضميره وتعاونه مع الآخرين في الاهتمام بالبيئة لحمايتها، مما يهددها من أخطار لاستنزاف مواردها الطبيعية والمشاركة في صيانتها بما يضمن استمرارها تحقيقاً للتنمية المستدامة، وقد عرف البعض أيضاً المسسؤولية الشخصية البيئية بأنها مسؤولية الفرد الذاتية نحو البيئة.

٢. **المشاركة البيئية :** وهي لا تعني فقط مشاركة الفرد في الحفاظ على البيئة التي يعيش فيها، وإنما يتعدى ذلك إلى مشاركة المواطنين والأفراد المسئولين في اتخاذ القرارات البيئية التي تسهم في تحقيق العدالة البيئية بين أفراد المجتمع الواحد، بحيث

يكون كل من الأفراد والمسئولين عن البيئة فريقاً واحداً يسعى إلى تحقيق المصلحة العامة التي تخدم جميع الأطراف بما فيها البيئة.

٣. **العدالة البيئية** : تُؤكد المواطنة البيئية على العدالة البيئية التي ينبغي أن يحصل عليها كل مواطن في بيئته، فمن حق كل مواطن أن يحصل على حقوقه البيئية من هواء نظيف، وماء نظيف، وسكن صحي، وغذاء صحي، فالعدالة البيئية تزيد من معرفة المواطن بحقوقه البيئية التي ينبغي أن تضاف للحقوق التقليدية للمواطنة.

٤. **الحقوق البيئية** وتنقسم الى حقوق موضوعية تتجسد في حق الانسان في بيئة سليمة، أم القسم الثاني فهو حقوق إجرائية وتتمثل في الحقوق التي يعد أعمالها أمرًا حيويا لعملية رسم السياسة البيئية وتحقيق الاستنارة والشفافية. السلوك البيئي المسئول: قدرة المتعلمين على اتخاذ القرارت لتحمل المسئولية البيئية بما لديه من وعي في الاهتمام بالبيئة؛ لحمايتها مما يهددها من أخطار، وبما يكفل استمرارها لتحقيق التنمية المستدامة.

٥. **دعم الأنشطة البيئية** : بمعنى الدعم الكامل لكافة الأنشطة والأفكار، والمشروعات الطلابية الموجهة لحماية البيئة، بما يسهم في نشر الوعي البيئي والمشاركة المجتمعية في حماية البيئة.

٦. **المشاركة في اتخاذ القرار البيئي:** حق الطلاب في المشاركة العادلة في صنع القرارات البيئية بغض النظر عن النوع أو الأصل أو الدين أو الوطن.

وترى المنظمة البيئية في بريطانيا(Environment Agency, 2005) أن للمواطنة البيئية ثلاثة أبعاد، تشمل:

١) **المسؤولية الشخصية** والتي تشير إلى مسؤولية الفرد الشخصية وأفعاله تجاه البيئة ومن ذلك الحرص على إعادة التدوير و ترشيد استخدام الطاقة أو استخدام الدراجة بدلا من المركبة عند الذهاب إلى العمل.

٢) **العدالة البيئية** وتشير إلى حقوق الأفراد البيئية في الحصول على بيئة صحية ونظيفة مثل نقاء الهواء ونظافة المياه، حيث يرى الباحثون أن هذه الحقوق يجب أن تعامل بالتساوي مع حقوق الأفراد الأخرى السياسية والمدنية والاجتماعية.

٣) **العمل الجماعي:** ويتطرق إلى قدرة الأفراد على تنظيم أنفسهم كجماعات من أجل تحديد مشكلة بيئية واتخاذ إجراءات للحد منها مثل تنظيم أنشطة جماعية للحماية من الفيضانات أو مراقبة الحياة السمكية والبحرية أو القيام بمظاهرات لحل قضايا بينية.

وفي ضوء الأبعاد السابقة للمواطنة البيئة تري الباحثة ضرورة وضع ميثاق أخلاقي يحكم السلوكيات والاتجاهات الصحيحة لتعامل الإنسان مع البيئية بما يحتم على كل فرد الحفاظ على البيئة من أي خطر بينج عن استغلاله السيئ للموارد الطبيعية، هذا إلي جانب تفعيل هذا الميثاق من جانب الجهات التشريعية والمجتمعية والبيئية المعنية، حتي يتسنى تحقيق التنمية المستدامة با ينعكس علي الفرد والمجتمع إيجابياً.

خ) مكونات المواطنة البيئية

ويشير (Alabaster & Hawthorne ١٩٩٩ إلى أن المواطنة البيئية تتكون من تسعة مكونات (Components) متداخلة وتؤثر على بعضها البعض، تشمل تلك المكونات ما يلي:

١) **المعلومات البيئية** ويشير إلى كمية المعلومات التي يمتلكها الفرد عن البيئة ومشكلاتها والتي يكتسبها غالبا من وسائل الإعلام. ويعتبر الباحثين أن المعلومات البيئية لدى الفرد عبارة عن شرط أساسي من أجل خلق المواطن البيئي الفعال.

٢) **الوعي البيئي** ويشير إلى مدى إدراك الفرد للنتائج والعواقب المترتبة على المشكلات البيئية وليس معرفتها فقط، فعلى سبيل المثال، يمكن أن يكون لدى الفرد معلومات عن ظاهرة الاحتباس الحراري ولكنه غير مدرك لخطورتها والعواقب المترتبة عليها، ويرتبط

الوعي البيئي بشكل وثيق بالاهتمام أو المبالاة (Concern) حيث يرى المختصين أن الوعي البيئي يؤدي إلى الاهتمام البيئي.

٣) **الاهتمام البيئي:** ويشير إلى مقدار رد الفعل العاطفي للفرد تجاه الضرر الذي تتعرض له البيئة وما يترتب عليه من سلوكيات وإجراءات قد يقوم بها للحد من ذلك الضرر.

٤) **المتغيرات الشخصية** : وتشير إلى اتجاهات الفرد ومعتقداته ومستوى المسؤولية المجتمعية والشخصية لديه والشعور بالقدرة على التغيير.

٥) **المتغيرات الديموغرافية** : وتشير إلى مستوى التعليم لدى الفرد والعمر والطبقة الاجتماعية والانتماء السياسي حيث بينت الدراسات أن لجميعها علاقة بمستوى المواطنة البيئية.

٦) **التربية البيئية:** مدى تلقي الفرد لتعليم حول قضايا ومشكلات البيئة وأهمية المحافظة عليها يلعب دورا مهما في تحديد مستوى المواطنة البيئية.

٧) **المعرفة البيئية:** وهو عبارة عن معرفة الفرد بالطرق والاستراتيجيات والوسائل التي يمكن من خلالها اتخاذ الإجراءات والخطوات اللازمة لحماية البيئة.

٨) **الإلمام البيئي:** ويعتبر أعلى من الوعي البيئي حيث ينتج عن معرفة واسعة وفهم عميق للبيئة ومشكلاتها.

٩) **السلوك البيئي المسؤول:** ويشير إلى سلوك الفرد تجاه البيئة ومشكلاتها والجهود التي يبذلها لحمايتها.

ثانياً: المحور الثاني: الاقتصاد الأخضر (مفهومه وأهدافه وأبعاده)

أ) مفهوم الاقتصاد الأخضر Green Economy

❖ **لغة:** تعرف كلمة الاقتصاد وتعنى التوسط بين الاسراف والتقدير (مصطفى وآخرون،د.ت، ٦٢٥) ، واستخدمت كلمة الأخضر كاختزال لشيء يمكن أن يحسن من حالة البيئة بشكل ملحوظ، وتشير إلى عالم تدار فيه الموارد الطبيعية إدارة تتسم بالاستدامة وبطريقة تحفظها وتصونها من أجل تحسين سبل العيش وتحقيق الأمن البيئي والتنوع البيولوجي (World Bank, ٢٠١٢)

❖ **أما اصطلاحاً، فمن أبرز تعريفات الاقتصاد الأخضر علي سبيل المثال لا الحصر فيما يلي:**

- يعرفه معقافي (٢٠١٩، ١٣٨) في ضوء المعرفة الجيدة بأنه: "البديل الأنسب للاقتصاد الحيوى نتيجة التحولات البيئية والمناخية والذى يتطلب وجود وعى بيئي شامل ومتكامل بين كل الفاعلين على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي".
- يعرف برنامج الأمم المتحدة الاقتصاد الأخضر بأنه "الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسناً في رفاهية الإنسان والمساواة الاجتماعية، ويقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية، وندرة الموارد الإيكولوجية، ويقل فيه انبعاث الكربون، وتزداد كفاءة استخدام الموارد، كما يستوعب جميع الفئات الاجتماعية، ويتطلب الاستثمار في إعادة بناء المهارات والتعليم". (برنامج الأمم المتحدة للبيئة،٢٠١١،١).
- عبارة عن "الممارسات الصحيحة الصديقة للبيئة التي تؤدي إلى تحسين رفاهية الإنسان وتحقيق المساواة الاجتماعية، وتعديل سلوك الفرد في التعامل مع الوسط المحيط به، وترشيد استخدام الموارد الطبيعية وعدم الإفراط في استهلاكها". (العنزي، ٢٠٢٢، ٥٦)

- وأشار أبو مغنم (٢٠٢٢، ٣٣٩) بأنه "الاقتصاد الذي يسهم في تحسين رفاهية الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية؛ من خلال الاستغلال الأمثل للثروات الطبيعية، والموارد وتقليل المخاطر البيئية وندرة الموارد البيئية؛ وذلك من خلال استخدام الوسائط التكنولوجية غير الضارة بالبيئة والقيم والتشريعات المنظمة لذلك".

وفي ضوء ما سبق تُعرف الباحثة الاقتصاد الأخضر إجرائياً بأنه الممارسات الصحيحة الصديقة للبيئة التي تؤدي إلى تحسين رفاهية الإنسان وتحقيق المساواة الاجتماعية، وتعديل سلوك الفرد في التعامل مع الوسط المحيط به، وترشيد استخدام الموارد الطبيعية وعدم الإفراط في استهلاكها.

كما تتضح أهمية الاقتصاد الأخضر أيضاً من خلال ما يلي:

- مواجهة التحديات البيئية عبر خفض انبعاث غازات الاحتباس الحراري، وتحسين كفاءة استخدام الموارد وتقليص حجم النفايات وادارتها بشكل أفضل، وحماية التنوع البيولوجي ووقف استنزاف الغابات والثروة السمكية.
- القضاء على الفقر: حيث يتيح التحول إلى الاقتصاد الأخضر خلق فرص هائلة من العمل في القطاعات الاقتصادية المختلفة. (منظمة الأمم المتحدة، ٢٠١١، ٧٣).
- التحديات البيئية والأزمات التي يمر بها العالم من تزايد في معدلات التلوث للتربة والمياه والهواء،
- وتناقص في المياه العذبة، وتغير في المناخ، وتزايد معدلات الاستهلاك،
- وتصاعد معدلات الانبعاثات الغازية الضارة للبيئة ، وقد أدى ذلك إلى اجبار النظام العالمي الجديد على أن يضع خططا أساسية لإدخال مفهوم الاقتصاد الأخضر والتنمية الخضراء في أولوياته، وفي إطار التصنيفات العالمية في المجال الاقتصادي تم دمج الأبعاد البيئية للتنمية ضمن مؤشرات التنافسية الدولية (GCI) (أبو شمالة، ٢٠١٦،٨)

ب) خصائص الاقتصاد الأخضر

تتمثل خصائص الاقتصاد الأخضر فيما يلي:

- الاقتصاد الأخضر ييسر تحقيق التكامل بين الأبعاد الأربعة للتنمية المستدامة وهي الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية والتقنية.
- ضرورة تطبيق مبدأ المسئوليات المشتركة بين الأجهزة المعنية للدولة للانتقال الطوعي صوب الاقتصاد الأخضر.
- الاقتصاد الأخضر وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة، ولا يعد بديلاً لها.
- ضرورة تطويع الاقتصاد الأخضر مع الأولويات والظروف الوطنية.
- ينبغي ألا يستخدم الاقتصاد الأخضر كوسيلة لفرض قيود تجارية أو شروط على المعونة أو على تخفيف الدين. وينبغي أن يعالج الاقتصاد الأخضر التشوهات التجارية، ومنها مثلاً الإعانات الضارة بيئياً.
- يجب أن يعترف الاقتصاد الأخضر بالسيادة الوطنية على الموارد الطبيعية.
- يجب أن يرتكز الاقتصاد الأخضر على كفاءة الموارد وعلى أنماط استهلاك وإنتاج مستدام. (برنامج الأمم المتحدة للبيئة: ٢٠١١)

كما **تميز الاقتصاد الأخضر أيضاً بعدة خصائص عن غيره ومن أهمها:**

- اهتمامه بالإمكانية الكبيرة لجعل الاقتصاد التقليدي أكثر كفاءة على المدى الطويل.(العنانزة، ٢٠١٣، ٩٧)
- اتباعه نهج الاقتصاد الأخضر مسارا أوسع من الاقتصاد التقليدي. (مكتب العمل الدولي، ٢٠١٣، ١٦)

- اختلاف النمو الأخضر عن النمو الصفري ، هذا ويمكن إعطاء الخصائص التي تميز النمو الأخضر عن النمو الصفري كما يلي: (ابن زيدان، ٢٠١٧، ٤٧١)
  - النمو الأخضر يسعى إلى الربط بين المدى القصير المتمثل في الواقع الحالي والمتغيرات المستقبلية طويلة الأجل.
  - اعتبار النمو الأخضر صناعة تظهر من خلال استهلاك الموارد الأنظف والأكثر مرونة، وله مساهمة مباشرة في حماية البيئة لأنها جزء من رأس المال الطبيعي الذي يعتبر أحد مدخلات العملية الإنتاجية والمحافظة على البيئة يمكن أن تؤدي إلى زيادة المدخلات من رأس المال الطبيعي، ومن ثم زيادة الإيرادات.

ت) **أهداف التحول نحو الاقتصاد الأخضر:**

يهدف التحول إلى الاقتصاد الأخضر إلى تحقيق العديد من الأهداف، (الفقى، ٢٠١٤،٧)، (الشمرى وآخرون، ٢٠١٦، ٣٠-٣٦) والتي من أبرزها:

- الربط بين متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية وحماية البيئة، وتغيير المسار الذي اتبعته الدول والحكومات والشركات العابرة للقارات في التعامل مع الموارد الطبيعية والبشرية وتلبية الطلب المتنامي من خلال الوعى الذى تم في الأسواق على السلع والخدمات والتيارات التكنولوجية الخضراء.
- الاقتصاد الأخضر يعتبر من الأدوات المهمة لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز القدرة على إدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام وزيادة كفاءة استخدام الموارد والتقليل من الهدر والحد من الآثار السلبية للتنمية على البيئة وتحقيق ازدهار اقتصادي، وأمن اجتماعي.
- توجيه الاستثمارات الحكومية والخاصة إلى رفع كفاءة الموارد وإنتاجية الطاقة والمياه إلى الحد الأقصى، وخفض النفايات والتلوث، وتأمين محركات نمو جديدة من خلال

البحوث والتطوير للتقنية الخضراء، والإدارة المستدامة للأصول المحلية والطبيعية والثقافية التي تعزز الاقتصاد المحلي والقدرة على إيجاد فرص عمل جديدة إضافية ودعم الفقراء.

- يساعد الدولة في مواجهة آثار تغير المناخ وتحسين حالة الرفاه البشرى والإنصاف الاجتماعي من خلال تخفيف المخاطر البيئية وحالات الشح الأيكولوجية عن طريق تعزيز كفاءة استخدام الموارد الطبيعية وتخفيض انبعاث الغازات الدفيئة والحد من إنتاج النفايات، وتدهور النظم الحيوية والمحافظة على التنوع البيولوجي.

ث) مبادئ الاقتصاد الأخضر:

تتضح مباديء الاقتصاد الأخضر من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (١) يوضح مباديء الاقتصاد الاخضر

الشكل من إعداد الباحثة

يمكن استعراض مبادئ الاقتصاد الأخضر على النحو التالي: (UNESCO, 2012, p12)

١. **مبدأ الاستدامة:** وسيلة لتحقق التنمية المستدامة وليس بديلاً عنها. ويتناول جميع أبعادها الثلاثة البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

٢. **مبدأ العدل:** يدعم المساواة بين البلدان وداخلها وبين الأجيال؛ حيث يحترم حقوق الإنسان والتنوع الثقافي، كما أنه يعزز المساواة بين الجنسين ويقدم المعارف والمهارات والخبرات للأفراد.

٣. **مبدأ الكرامة** يصنع الازدهار الحقيقي والرفاهية للجميع؛ لأنه يقلل من حدة الفقر، ويوصل إلى مستوى عال من التنمية البشرية في جميع البلدان، وكذلك يوفر الأمن الغذائي، ويسهم في حصول الجميع على الرعاية الصحية الأساسية والتعليم والصحة والمياه والطاقة والخدمات الأساسية الأخرى؛ لأنه يحول الأعمال التقليدية عن طريق بناء القدرات والمهارات، كما يحترم حقوق العمال والعمل على تطوير وظائف ومهن جديدة متعلقة بالقطاعات الخضراء، ويكفل حق الفرد في توفير حياة كريمة.

٤. **مبدأ صحة الأرض** يسعى إلى الاستثمار في النظم الطبيعية والقيام بإصلاح تلك التي تدهورت، ويشمل ذلك الحد من التلوث، وحماية النظم الإيكولوجية، وسلامة التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية الأخرى بما في ذلك الهواء والماء والتربة، كما أنه يضمن الاستخدام الفعال والحكيم للموارد الطبيعية، بما في ذلك المياه والغاز الطبيعي والنفط والثروات المعدنية دون المساس بحقوق الأجيال في المستقبل، ويشجع على استعادة التوازن بين العلاقات البيئية والاجتماعية.

٥. **مبدأ الدمج** : تشاركي في صنع القرار ؛ لأنه يقوم على الشفافية والتعلم السليم والمشاركة الواضحة من جميع أصحاب المصلحة المعنيين وهو يدعم الحكم الرشيد

على جميع المستويات من المحلية إلى العالمية، كما أنه يعزز المشاركة التطوعية الكاملة والفعالة على جميع المستويات. وهو اقتصاد يقوم على احترام القيم البيئية والثقافية؛ حيث يبنى الوعي المجتمعي، من خلال تطوير التعليم والمهارات واعطاء فرص متكافئة للجميع، والدعوة كذلك إلى حقوق الصغار والكبار والنساء والرجال والفقراء والعمال ذوي المهارات المنخفضة، والشعوب الأصلية والأقليات العرقية والمجتمعات المحلية.

٦. **مبدأ المساءلة والحكم الرشيد** فالاقتصاد الأخضر يشترط المساءلة، ويوفر إطاراً؛ لتنظيم الأسواق والإنتاج بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة. ٧

٧. مبدأ المرونة: يساهم في المرونة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وهو يدعم تطوير نظم الحماية الاجتماعية والبيئية والتكيف للأحداث المناخية المتطرفة والكوارث، أنه يخلق أرضية الحماية الاجتماعية الشاملة، كما يشجع على تبادل النظم المعرفية المتنوعة، كما يعتمد على المهارات والقدرات المحلية.

٨. **مبدأ الكفاءة والكفاية** فالاقتصاد الأخضر يعطي الأولوية للطاقة المتجددة والموارد المتجددة. كما يهتم بأسعار التكاليف الحقيقية وادماج العوامل الخارجية والاجتماعية والبيئية، وكذلك يدعم إدارة دورة الحياة، ويسعى للعمل على كفاءة استخدام الموارد والمياه الاستخدام الأمثل، كما يشجع الابتكار الاجتماعي والاقتصادي والبيئي، ويعطي حقوقاً عادلة للوصول للملكية الفكرية ضمن إطار قانوني عالمي.

٩. **مبدأ حماية حقوق الأجيال القادمة** حيث يستثمر الاقتصاد الأخضر بشكل يحقق الرفاهية للأفراد في الحاضر وكذلك للأجيال القادمة؛ لأنه يحافظ على الموارد وتحسين نوعية الحياة على المدى الطويل، وهو يعطى الأولية للعمل، واتخاذ القرارات بشكل علمي وسليم، كما يشجع التعليم العادل على جميع المستويات.

ومن مبادئ الاقتصاد الأخضر أيضاً باعتباره نموذج تنموي له مبادئ خاصة به أوردها (Fosse, Petrick et al, 2016)، والعنزي (٢٠٢٢) ما يلي:

١) **العدالة:** أي يدعم المساواة بين المجتمعات وأفراد المجتمع، ويحترم حقوق الإنسان والتنوع الثقافي، ويعزز المساواة بين الجنسين ويقدم المعارف والمهارات والخبرات للأفراد.

٢) **الكرامة:** إنه يعمل على إيجاد الرخاء والرفاهية للجميع؛ من خلال تقليل حدة الفقر، وكذلك يوفر الامن البيئي، كما يحترم حقوق العمال والعمل على تطوير وظائف ومهن جديدة متعلقة بالقطاعات الخضراء، ويكفل حق الفرد في توفير حياة كريمة. الكوكب الصحي كونه يستعيد التنوع البيولوجي المفقود، ويستثمر في النظم الطبيعية، يسعى إلى الاستثمار في النظم الطبيعية والاصلاح، ويشمل ذلك الحد من التلوث، وحماية النظم الإيكولوجية وسلامة التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية الأخرى.

٣) **المرونة:** إنه يساهم في المرونة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من خلال دعم تطوير نظم الحماية الاجتماعية والبيئية والتكيف للأحداث المناخية المتطرفة والكوارث، كما يشجع على تبادل النظم المعرفية المتنوعة، كما يعتمد على المهارات والقدرات المحلية.

٤) **الكفاءة والاكتفاء:** يوفر الاستهلاك والانتاج المستدامين؛ من خلال الأولوية للطاقة المتجددة والموارد المتجددة. كما يهتم بأسعار التكاليف الحقيقية ويسعى للعمل على كفاءة استخدام الموارد والمياه الاستخدام الأمثل، وتشجيع الابتكار الاجتماعي والاقتصادي والبيئي.الأجيال يستثمر في الحاضر والمستقبل من خلال الحفاظ على الموارد وتحسين نوعية الحياة على المدى الطويل واتخاذ القرارات بشكل علمي وسليم، كما يشجع التعليم العادل للأجيال على جميع المستويات.

٥) **مبدأ الدمج** من خلال مشاركة صنع القرار، ودعم الحكم الرشيد، وحقوق الصغار والكبار والنساء والرجال على جميع المستويات من المحلية إلى العالمية، وتعزيز المشاركة التطوعية الكاملة والفعالة على جميع المستويات واحترام القيم البيئية والثقافية.

٦) **مبدأ الاستدامة:** أي أنه وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة، في أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

٧) **الحوكمة الرشيدة والمساءلة:** إنه قابل للمساءلة وتشاركي وشفاف.

٨) **مبدأ التوازن:** يجب إعطاء وزن متساوي للتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية.

ج) **أبعاد الاقتصاد الأخضر:**

تتمحور مبادئ الاقتصاد الأخضر حول عدة أبعاد كما حددتها (فخري، ٢٠١٧، ٣٩-٤٠) للاقتصاد الأخضر :

١) **البعد البيئي:** ويشمل المساهمة في الحفاظ على البيئة وحسن إدارة مواردها، ويتطلب هذا تغييراً في القيم والعادات والممارسات الحاكمة للأفراد، ولا شك أن للتعليم دوراً هاماً في ذلك؛ من خلال دفع الأفراد للمساهمة في حماية البيئة والحفاظ عليها، والمساهمة في المساعدة على تغيير العديد الأنماط الاجتماعية والاقتصادية؛ لتحقيق التنمية المستدامة.

٢) **البعد الاجتماعي** والمتمثل في الاهتمام بالبشر، وتوفير المتطلبات اللازمة للفرد، أي الاهتمام ببناء القدرات الفردية من خلال الاهتمام بالتعليم والصحة والحد من الفقر واعادة توزيع الدخل، وتوسيع نطاق المشاركة الشعبية والحرية والاهتمام بقضايا المرأة، ويتضمن ذلك تنمية علاقة الأفراد بالمؤسسات، والاهتمام بنظم التعليم والتدريب كونها أدوات أساسية للتنمية البشرية.

٣) **البعد الاقتصادي:** حيث يسعى إلى مساعدة البلدان علي تحسين جودة النمو الاقتصادي وتحسين الإنتاجية التي عن طريقها تستثمر مواردها والبعد الاقتصادي يسعى لإحداث التوازن بين تحقيق النمو الاقتصادي، وبما لا يؤثر على الموارد البيئية في نفس الوقت.

ح) **توجهات وأبعاد الاقتصاد الأخضر:**

وأشار ماريا ومارينا وبافل(Mari, Marina, Pavel, ٢٠١٥)، وأبو عليان (٢٠١٧)، الحنان (٢٠٢٠) إلى توجهات الاقتصاد الأخضر، والتي تنبثق من أبعاد التنمية المستدامة فيما يلي:

١) **التوجهات الاقتصادية Economic:** من خلال الاهتمام بمبادئ الاقتصاد وفي مقدمتها عدالة التوزيع، والحد من تفاوت الدخول بين الأفراد، كما أنه يقوم باحتساب حصة الفرد من التلوث واستهلاك الموارد الطبيعية.

٢) **التوجهات الاجتماعية Social:** لعل الأساس هنا يتمثل في معالجة مشكلة الفقر والبطالة وعدم التفرقة بين الأفراد عبر إتاحة فرص عمل حيث تمثل سلع وخدمات النظام البيئي أكبر مصادر من دخول الأفراد، كما أنه يتيح لجميع أفراد المجتمع فرصة للمشاركة في مراحل التخطيط والتنفيذ والتقويم للاقتصاد الأخضر.

٣) **التوجهات التكنولوجية Technological:** يعتمد الاقتصاد الأخضر على التكنولوجيا النظيفة التي تحافظ على الموارد البيئية وتعيد تدوير ما تم استخدامه؛ من أجل تحقيق أهدافه من خفض استهلاك الطاقة والموارد البيئية وتقليل انبعاثات الغازات والمخلفات وعدم إخلال التوازن البيئي

٤) **التوجهات البيئية Environmental:** يتمثل في التأكيد على قيم المواطنة البيئية، من خلال الحفاظ على البيئة وحمايتها من خلال الاستخدام المثل للموارد البيئية، والتقليل من التلوث والمخاطر البيئية، وتنمية مواردها.

٥) **التوجهات الثقافية Cultural:** من خلال زيادة وعي الفرد بأهمية وجدوى التحول من الاقتصادي التقليدي إلى الاقتصاد الأخضر، وبناء قاعدة التنوع الثقافي المرتبط بالتعليم الأخضر.

ومن أهم متطلبات الانتقال للاقتصاد الأخضر أيضاً ما يلي:

١) التأكد من تحكم المؤسسات في التكنولوجيا وامتلاكها للكفاءات اللازمة، ومن الأفضل امتلاك كفاءات جديدة بغية امتلاك نظام تكوين متواصل.

٢) تكييف المنظومة القانونية من خلال وضع إطار تشريعي وتنفيذى سليم.

٣) الأخذ بالبعد الاجتماعي من خلال امتلاك نظرة شاملة على العمل من أجل إحداث مناصب عمل ذات نوعية شروط العمل، تطوير المسارات الوظيفية، مستوى الأجور).

٤) عدم إهمال الأنشطة غير الخضراء والتأكد من التناسق العام بين الوظائف بمعنى وضوح واستقرار مختلف المشاريع والقرارات الاستراتيجية قروض كبيرة، الحالة العامة للصناعة ، مخطط تعبئة الوظائف الخضراء).

٥) ضمان إدماج الشركاء الاجتماعيون على جميع المستويات ومتابعة وتيرة العمل في الفروع ومدى أقلمته.

٦) كما يجب أيضا ضرورة وجود الدعم والتحفيز عن طريق الإنفاق العام الموجه، واصلاح السياسات وتغيير اللوائح، ويجب أن يحافظ مسار التنمية على رأس المال الطبيعي من خلق الثروات الجديدة عن طريق نموذج الاقتصاد البني.

٧) ضرورة توفر ظروف تمكينية من خلفية من اللوائح القومية والسياسات والدعم المادي والحوافز والهياكل القانونية والسوقية الدولية وبروتوكولات المساعدات والتجارة.(تقرارت وآخرون، ٢٠١٧، ٥٦٧-٥٦٨)

المحور الثالث: نتائج البحث وبعض التوصيات الإجرائية

١) ملخص نتائج الدراسة

توصل البحث إلي مجموعة من المتطلبات اللازمة لتنمية المواطنة البيئية في ضوء مدخل الاقتصاد الأخضر، يوضحها الشكل التالي رقم (٢) :

وفيما يلى عرض متطلبات تنمية المواطنة البيئية في ضوء مدخل الاقتصاد الأخضربشئ من التفصيل:

أولاً:متطلبات تشريعية

- وضع ميثاق أخلاقي بيئي يهدف للحفاظ على الطبيعة، وتشجيع الطلاب في المدارس الخضراء للمحافظة علي البيئية والموارد بها .
- إعداد قوانين وتشريعات تحكم تعامل الإنسان مع البيئة.
- ضرورة وضع خطة قانونية ولوائح قانونية للحد من المشكلات البيئية الطارئة، فمن حق كل مواطن أن يحصل على حقوقه البيئية من هواء نظيف، وماء نظيف، وسكن صحي، وغذاء صحي.

ثانياً: متطلبات مالية ومادية

- وضع خطة للموازنة التي يحتاجها تطبيق الاقتصاد الأخضر لتنمية المواطنة البيئية.

- توفير التمويل اللازم والكافي للتحول نحو التكنولوجيا النظيفة في كافة المنظمات.
- توفير البنية التحتية اللازمة لنشر ثقافة الاقتصاد الأخضر بالمجتمع المصري.
- توفير الدعم المالي المطلوب للحد من المخاطر البيئية لتحقيق المواطنة البيئية.

ثالثاً: متطلبات بشرية

- تدريب المعلمين والمديرين بالمدارس على أهمية التحول نحو الاقتصاد الأخضر الخضراء، بنشر ثقافة المواطنة البيئيةوالمحافظة علي البيئة، والحد من التلوث وظاهرة الاحتباس الحراري.
- عقد لقاءات وندوات لنشر الوعي البيئي داخل المؤسسات التعليمية.
- ضرورة تعزيز المشاركة البيئية، وتشجيع الأفراد علي المحافظة علي البيئة.

رابعاً: متطلبات تتعلق بالسلوك البيئي

- ضرورة إنشاء محطات للطاقة الشمسية، الأمر الذي يسهم في الحفاظ علي البيئة من التلوث، ويسهم في توفير الكهرباء.
- ضرورة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة لأنه يقلل من انبعاث الملوثات في البيئة من مصادر الطاقة التقليدية، ويوفر المال على المدى الطويل.
- ترشيد استهلاك الطاقة غير المتجددة كالكهرباء عن طريق استخدامها بكفاءة.

خامساً: متطلبات تكنولوجية

- وجود مرشدين أكاديميين في الوحدة الخاصة بالتعليم الهجين مما يسهل عملية التوجيه والإرشاد.
- توافر كادر إداري مؤهل لتفعيل الاقتصاد الأخضر وتحقيق مبادئه.

- ترشيد الاستهلاك، وعدم إلقاء المخلفات الخاصة بالمصانع في المياه، الأمر الذي يترتب عليه الكثير من الأضرار البشرية.
- ضرورة تشجيع الأفراد على استخدام التكنولوجيا النظيفة التي تحافظ على الموارد البيئية وتعيد تدوير ما تم استخدامه.

سادساً: متطلبات تتعلق بتدوير المخلفات

- تشجيع المصانع علي إعادة التدوير للمواد التي تتسبب في تلوث المياه، بما يعود بالفائدة والنفع للبيئة.
- الاستفادة من القمامة لصنع منتجات جديدة، والمواد الشائعة القابلة لإعادة التدوير هى الزجاج والورق والألومنيوم والبلاستيك
- تجنب استخدام الورق في الاجتماعات بوضع جدول الأعمال على سبورة .
- استخدام رسائل البريد الإلكتروني بدلا من الفاكسات .
- الاقتصاد في الشراء وفى الاستخدام.

سابعاً: متطلبات تتعلق بنشر الوعي البيئي

- إعداد الجامعة لدليل ارشادى للطلاب وأعضاء هيئة التدريس لتعريفهم بالاقتصاد الاخضر ورفع الوعي في المجتمع الخارجي من خلال قوافل توعووية وتثقيفية .
- توفير مسؤولين لتقديم الاستشارات البيئية في أي وقت.
- التعاون بي الأفراد والمجتمع في التشجير وزراعة النباتات الطبيعية التي تسهم في تغيير الجو النفسي للفرد والطلاب داخل المدرسة.
- تشجيع الأفراد للمحافظة علي البيئة للوقاية من المخاطر والمشكلات البيئية التي قد تحدث نتيجة التعامل السيئ من جانبهم مع الموارد الطبيعية.
- عقد لقاءات وندوات لنشر التوعية البيئية بالتعاون بين المجتمع والمدرسة.

٢) التوصيات والآليات التي ينبغي اتخاذها للوفاء بمتطلبات تطبيق نظام التعليم الهجين بجامعة المنوفية:

في ضوء النتائج التي توصل إليها البحث يمكن وضع الآليات التالية والتي ينبغي اتخاذها للوفاء بمتطلبات تنمية المواطنة البيئية في ضوء مدخل الاقتصاد الأخضر فيما يلي:

- وضع ميثاق ودستور أخلاقي يحكم تعامل الإنسان مع البيئة؛ بحيث يتضمن السلوكيات الصحيحة الواجب عليه القيام بها بما يحقق الحفاظ علي البيئة يحقق التنمية المستدامة.
- إنشاء وحدة للإدارة الخضراء في كل منظمة تكون مهمتها الأساسية تحققي الوعي والإرشاد والتوجيه البيئي بما يحقق أهداف التنمية المستدامة.
- وضع دليل إرشادي أخضر بإشراف مجموعة من ذوي الاختصاص في مجال الاقتصاد الأخضر، لاطلاع الأفراد في المجتمع عليها في مختلف التخصصات خاصة المجتمع الجامعي والمدرسي.
- عقد دورات لأعضاء هيئة التدريس علي الاقتصاد الأخضر بالجامعات المصرية، واقتراح حوافز تشجيعية (مادية ومعنوية) للملتحقين بهذه الدورات.
- ضرورة توفير الأساليب وطرق التدريس التكنولوجية الحديثة التي تدعم بيئة الاقتصاد الأخضر وتحقق المواطنة البيئية والسلوك البيئي المسؤول، الأمر الذي يساعد على توظيفها للارتقاء بالمجتمع وتحقيق التنمية المستدامة والشاملة.
- توفير الموارد المالية والمادية اللازمة لتطبيق مدخل الاقتصاد الأخضر.
- تشكيل فرق عمل لمتابعة مدى تفعيل الميثاق الأخلاقي البيئي المقترح وتطبيقه بشكل فعال، وذلك من أجل رصد أهم المشكلات الطارئة ومن ثم وضع الحلول المناسبة لها.

مراجع البحث

أولاً: المراجع العربية

- الهيئة العامة للاستعلامات. (٢٠٢٢). مصر وقضية التغيرات المناخية. مقال منشور. تم استرجاعه من الموقع التالي: مصر وقضية التغيرات المناخية–الهيئة العامة للإستعلامات (sis.gov.eg) ، بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/١
- يونس، مجدي محمد. (٢٠٢٣، يناير، ١٦). رؤية استشرافية لتنمية الوعي بالمخاطر البيئية لمواجهة التحديات المناخية المعاصرة. مقال منشور علي الموقع التالي: https://www.new-educ.com/ تم استرجاعه بتاريخ ١/١//٢٠٢٤ م.
- عبد الموجود، أحمد كمال، و بيومي، خلف محمد. (٢٠١٤، ديسمبر، ٢٤). المسؤولية البيئية وأثرها على تحسين جودة الحياة لدى الشباب – بحث ميداني على عينة من طلاب جامعة أسيوط، المؤتمر السنوي السادس عشر حول *قضايا وجودة الحياة نحو إستراتيجية مصرية شاملة*. المركز القومي للبحوث الإجتماعية و الجنائية، القاهرة.
- بن عودة ، محمد الأمين . (٢٠٢٠) واقع المواطنة البيئية بالدول الأوروبية بين التشريعات الوطنية والتباين في التوجهات المجتمعية. *مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية*، المجلد٩، العدد ١.
- أبو سريع إمام ، هبة عبد العزيز. (٢٠١٦). فاعلية إستخدام الإعلام البديل في تنمية المواطنة البيئية لدى مجموعة من الشباب. *رسالة دكتوراه الفلسفة في علوم البيئة*. قسم العلوم التربوية والإعلام البيئي، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين الشمس.

- عبد العال، ريهام رفعت. (٢٠١٨). المواطنة البيئية كنا يتصورها أعضاء هيئة التدريس بجامعة عين شمس، *مجلة الدراسات التربوية النفسية*. جامعة السلطان قابوس، ١١ (١)، ١٦٠-١٣٩.
- الزبيدي، غني.(٢٠١٦). دور ممارسات إدارة الموارد البشرية فى تحقيق متطلبات المواطنة البيئية. *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية*. العراق. ع ٨٩. ٥٣-٧٥
- الرفعي، مُحب محمود.(٢٠٠٨، نوفمبر، ١٣). المواطنة البيئية. ورقة عمل مقدمة فى المؤتمر القومى *للتوعية والإرشاد من مخاطر التلوث البيئي*. مشروع المواطنة البيئية، المركز الثقافى. وزارة الدولة لشؤون البيئة.
- زمزم، محمد أحمد.(٢٠١٦). المواطنة البيئية وعلاقتها ببعض المتغيرات الاجتماعية والنفسية فى مرحلة التعليم الجامعى- دراسة مقارنة بين الريف والحضر فى محافظة بنى سويف. *رسالة ماجستير غير منشورة*. قسم العلوم الإنسانية البيئية. جامعة عين شمس.
- الرفعي، محب، وآخرون.(٢٠٢١). برنامج مقترح لتنمية المواطنة البيئية لأعضاء المجالس المحلية باليمن لمواجهة الأزمات والكوارث البيئية فى ضوء أهداف التنمية المستدامة. *الجمعية المصرية للتربية العلمية*.٢٤ (٢) ١٠١-١٣٢.
- الطائي زياد عاشور، وعلى محسن عبدالله.(٢٠١٠). *التربية البيئية*. بيروت. المؤسسة الحديثة للكتاب.
- قيس، آسيا المهتار.(٢٠١٧، ديسمبر). المواطنة البيئية.*مجلة المشرق الرقمية*. (١١).
- الغنام، سحر ماهر.(٢٠١٩، يوليو). مناشط رياضياتية قائمة على أبعا التربية من أجل التنمية المستدامة لتنمية المواطنة البيئية والانفعالات الأكاديمية نحو

الرياضيات لدى تلاميذ الصف لسادس الابتدائى. *مجلة تربويات الرياضيات*. ٢٢ (٨) ١٧١-٢٢٤.

- الساعدي، عائشة محمد أوحيدة. (٢٠١٤). برنامج مقترح لتنمية أبعاد المواطنة البيئية لطلاب المعلمين بكلية التربية . *رسالة ماجستير غير منشورة بقسم العلوم التربوية*. جامعة عين شمس، مصر.
- القلعاوي، عبدالمعز محمد إبراهيم حسن. (٢٠٢٢). استخدام استراتيجية الفصل المعكوس في تدريس مقرر علوم البيئة "١" لتنمية المواطنة البيئية ومفاهيم الاقتصاد الأخضر لدى طلاب شعبة الدراسات الاجتماعية بكلية التربية. *مجلة كلية التربية*. ١٩ (١١٢) ١-٦٥، مسترجع من Record/com.mandumah.search//:http/1314543
- أبو مغنم، كرامي محمد بدوي عزب.(٢٠٢٢). برنامج مقترح في الجغرافيا قائم على توجهات الاقتصاد الأخضر لتنمية مهارات التفكير الاستراتيجي وقيم المواطنة البيئية لدى الطالب المعلم بكلية التربية بمطروح. *المجلة التربوية*. ج١٠٤ .٣٩٠ – ٣٢٣ مسترجع من Record/com.mandumah.search//:http/1363188
- عبدالعال، ريهام .رفعت. (٢٠١٧). المواطنة البيئية كما يتصورها أعضاء هيئة التدريس بجامعة عين شمس. *مجلة الدراسات التربوية والنفسية*. ١١ (١) ١٣٩ – ١٦٠. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/794987
- ابن خلدون، صوفي داود. (٢٠١٨). دور الجمعيات الخضراء في تنمية قيم المواطنة البيئية. مجلة السراج *في التربية وقضايا المجتمع، (٦)* ١٥٥-١٥٦.
- مصطفى، وآخرون(د.ت). *المعجم الوسيط*. المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع ، تركيا.

- معقاقي، الصادق.(٢٠١٩). الوعي البيئى ومتطلبات التوجه نحو الاقتصاد الاخضر في الجزائر. *دفاتر السياسة والقانون كلية الحقوق والعلوم السياسية*. جامعة قاصدي مرباح ورقلة. ١١ (٢).
- الفقى، محمد عبد القادر. (٢٠١٤). *الاقتصاد الأخضر وعلاقته بالبيئة والتنمية المستدامة*. مكتبة بن سينا ، القاهرة.
- الشمرى، هاشم مرزوك؛ وآخرون. (٢٠١٧). *الاقتصاد الاخضر مسار جديد في التنمية المستدامة*. دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان.
- أبو شمالة، نواف محمود محمد. (٢٠١٦). الاقتصاد الأخضر وتحديات التشغيل في الدول العربية. المعهد العربي للتخطيط. ١٤ (١٢٨).
- العنزي، منى بنت ساكت بن منادي. (٢٠٢٢). درجة وعي معلمات الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الثانوية بمبادئ الاقتصاد الأخضر في ممارساتهن التدريسية. *مجلة كلية التربية*. ٣٨ (٢) ٤٩-٩٥.
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة. (٢٠١١). *نحو اقتصاد اخضر، مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر*. مرجع لواضعي السياسات.
- العنانزة، خالد محمد. (٢٠١٣، أغسطس). الاقتصاد الأخضر: في خدمة التنمية البيئية. *مجلة الأمن والحياة*. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الكويت. ٣٣ (٣٧٦).
- ابن زيدان، فاطمة الزهراء. (٢٠١٧). مؤشرات قياس النمو الأخضر في الجزائر. *مجلة أبعاد اقتصادية*. جامعة محمد بوقرة بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر (٧).

- مكتب العمل الدولي. (٢٠١٣). التقرير الخامس التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء. *مؤتمر العمل الدولي*، الدورة ١٠٢ ، البند الخامس من جدول الأعمال، جنيف.
- تقرارت، وآخرون. (٢٠١٧، ديسمبر). الاقتصاد الأخضر تنمية مستدامة تكافح الثلوث. *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية*. جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي. (٨).
- فخري، مديحة محمود. (٢٠١٧، يوليو). تصور مقترح لدور الجامعات المصرية في تحقيق مفهوم الاقتصاد الأخضر : رؤية تربوية. *المجلة التربوية*. كلية التربية. جامعة سوهاج. (٤٩).
- العنزي، منى بنت ساكت بن منادي. (٢٠٢٢). درجة وعي معلمات الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الثانوية بمبادئ الاقتصاد الأخضر في ممارساتهن التدريسية. *مجلة كلية التربية*. ٣٨ (٢) ٤٩-٩٥.
- الحنان، طاهر محمود محمد محمد. (٢٠٢٠). برنامج مقترح لتنمية أبعاد العدالة الاجتماعية والاقتصاد الأخضر في تدريس الدراسات الاجتماعية لدي تلاميذ الصف الثاني الاعدادي في ضوء أبعاد التكامل الاقتصادي العربي. كلية التربية. جامعة عين شمس. *مجلة كلية التربية في العلوم التربوية*. ٤٤ (٣) ٣٥٩-٤٣٢.
- أبو عليان، حسام محمد. (٢٠١٧). الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة في فلسطين – استراتيجيات مقترحة. *رسالة ماجيستير*. كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية. جامعة الأزهر، غزة.

ثانياً المراجع الأجنبية

- World Bank. (2012). Towords a Green, Clean,and Resilient World for All, *A World Bank Group Environment Strategy 2012-2022*. Washington, USA.

- United Nations Division for Sustainable Development. (August 2012). *"A Guide book to the green economy", 63.*
- Dobson, A. (2007). Environmental citizenship: towards sustainable development. *Sustainable development*. 15(5).
- Dobson, A. and Bell, D. (2005). *Report of the seminars held at the Faculty enough*. London in May.
- Environment Agency. (2005). Environmental Citizenship: Literature Review. Bristol, United Kingdom. Retrieved from:http://people.brunel.ac.uk/~cssricb/pub/Environmental%20Citzenship%20-%20a%20review.pdf
- Hawthorne, M., & Alabaster, T. (1999). Citizen 2000: Development of A Model of Environmental Citizenship. Global Environmental Change 9, 25-43.
- Fosse J, Petrick K. et al. (2016). *Towards a Green Economy in the Mediterranean, eco-union*, MIO-ECSDE, GEC. Athens.
- UNESCO. (2012). UNESCO's input to the Rio+20 compilation document. *UNESCO*. Paris
- Maria, E., Marina, P.& Pavel, G. (2015). Global trends of «Green» economy development as a factor for improvement of economic and social prosperity. *International Conference on Research Paradigms Transformation in Social Sciences*. Social and Behavioral Sciences. (166). 194-198.